

الكتب والطبعات ومناهج المؤلفين الاعتماد على (البدر المنير) في التخريج والحكم على الأحاديث

السؤال: ما رأيكم في الاعتماد على كتاب (البدر المنير) لابن الملقن -رحمه الله- في تخريج الأحاديث والحكم عليها؟

الجواب: كتاب (البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير) في تخريج أحاديث (فتح العزيز شرح الوجيز) للرافعي، خرَّجه ابن الملقن وأطال النفس في تخرجه جدًّا، وحكم على الأحاديث، ونقل عن الأئمة في كلام موسَّع، واختصره الحافظ ابن حجر بكتاب أسماه (التلخيص الحبير) وهو مختصر من (البدر المنير) بنسبة نقل عن الريع من حجم الأصل، وحذف أشياء تدعو الحاجة إلى ذكرها، ومع ذلك فشهرة الحافظ ابن حجر وما أُوتيه من قبول من الله -جل وعلا- جعلت المختصر يلغي الأصل مدة طويلة من الزمان، بحيث طُبِعَ المختصر قبل أصله بأكثر من مائة سنة، طُبِعَ بالهند، وطُبِعَ طبعات منها الطبعة التي مع (المجموع شرح المهذب) و(فتح العزيز)، وكانت قبل ثمانين سنة، ثم طُبِعَ أكثر من مرة -أعني التلخيص-، وفي وقت متأخر جدًّا طُبِعَ أصله (البدر المنير)، ويحتاجه طالب العلم المتخصص؛ لأنه يذكر الروايات والطرق، وطُبِعَ أكثر من مرة، منها ما هو محقق بتحقيق متوسط، ثم طُبِعَ أخيرًا في ثمانية وعشرين مجلدًا أو ثلاثين، وهو محقق تحقيق علمي في رسائل علمية.

وقول السائل: هل يمكن الاعتماد عليه؟ لا شك أن ابن الملقن من أهل المعرفة والخبرة بالحديث في التخريج والدراسة، لكنه كغيره من أهل العلم إصابته غالبية، ولا يُؤمّن منه الوهم والغلط، فينبغي أن يُعرض قوله على قول غيره، وإذا كان الناظر في الكتاب متأهلاً لتخريج الأحاديث ودراسة أسانيدنا فينبغي ألا يقلد في هذا الباب، إنما يحكم بما يتوصل إليه من خلال تخرجه للأحاديث ودراسة أسانيدنا، فالحق أن يُحكم بما يليق على كل حديث على حدة.

المصدر: برنامج فتاوى نور على الدرب، الحلقة الثانية والعشرون بعد المائة ١٤٣٤/٢/٣٠ هـ